القطـــاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري
دراسة تحليلية تقيمية للفترة (1970-2010)

د. بودلال علي

جامعة تلمسان

ملخص: جاءت هذه المقالة لتعالج موضوع القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري خلال العشرية الأخيرة: أسباباً، أثاراً ونتائج، ساعية إلى دراسة، تحليل وتقييم القضايا النظرية والتطبيقية الميدانية التي لها علاقة بالقطاع غير الرسمي في العالم وبالأخص في الجزائر وذلك من خلال تعريف المقصود بالقطاع غير الرسمي، خصائصه وأسباب تنامي الظاهرة، واستبيان مختلف مناهج تقدير القطاع غير الرسمي، وبعد ذلك استعراض الجوانب والانعكاسات السلبية والايجابية، وتوضيح أهم السياسات والاستراتيجيات الرشيدة والهادفة لمعالجة الظاهرة، ومحاولة إدماجها في القطاع الرسمي.

Résume :Cet article aborde la question du secteur informel dans les causes du marché du travail algérien et les effets et les résultats d'une tentative de faire la lumière sur la réalité du secteur informel en Algérie et de surveiller son évolution au cours de la dernière décennie, et d'identifier ses caractéristiques et son impact sur l'économie algérien comme un facteur de contraction du chômage et la pauvreté, et la recherche les moyens d'intégrer dans le secteur formel.

Mots clés: le secteur informel, l'exploitation non-formelle, le chômage, d'estimer la taille de l'emploi informel en Algérie, le marché du travail algérien.

مقدمة : الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة عالمية تهدد الكثير من اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة، ويمثل هذا النوع من الاقتصاد نسبا عالية من الناتج الداخلي الخام في الدول النامية، حيث يقدر في الجزائر بما يقارب30% من الناتج المحلي الخام بناءا على تقديرات عالمية وأخرى صادرة عن صندوق النقد الدولي. أي ما يتجاوز 08 مليار دولار[1] ويشمل كافة أشكال الدخل التي لا يعبر عنها رسميا، ويكثر نشاطه في الدول التي تعاني من عدم الاستقرار وقصور في الأنظمة والقوانين.

وقد أظهرت نتائج دراسة خلال الفترة (1988–2000) أصدرها صندوق النقد الدولي تقديرات حجم الاقتصاد غير الرسمي بنسب تتراوح بين 35%– 44% من إجمالي الناتج الداخلي في البلدان النامية، وبنسب تراوحت بين 14%-16% من إجمالي الناتج الداخلي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[2]

–كما أسفرت نتائج الدراسات التي تمت في الفترة (1998 – 2000) على دول متنوعة من العالم أن الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام كان مرتفعا في بعض الدول مثل نيجيريا وتايلاند وروسيا والدول الإسكندنافية والشيلي وكان منخفضا في دول أخرى مثل سويسرا، أوزبكستان، النمسا والولايات المتحدة الأمريكية وسلوفاكيا وجنوب إفريقيا[3].

–دراسة حديثة تقييمية للاقتصاد غيرا لرسمي في الجزائر حوالي 25% من الناتج الداخلي الخام(**د.بودلال علي 2007**).

ومن هنا يتزايد اهتمام الباحثين الاقتصاديين حاليا في تحليل تطور الظاهرة ويعود ذلك لأسباب عدة نذكر منها على سبيل الحصر:

---

[1] - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي (2004) دورة عادية سبتمبر 2004 ص.ص. 41 – 43.

[2] - صندوق النقد الدولي 2002 " قضايا اقتصادية" الاختباء وراء الظلال ص.ص 201 -222.

[3] - the danish shadw economy using the Schneider F2002 « Estimating the Size of currency demand Approach AnAtt mpt scaud Jof Economics Vol88 PP643-68I.M.F

– الأموال السوداء هي أحد النشاطات غير الرسمية وهي تشكل نسبة متزايدة في الناتج الداخلي الخام سواء في اقتصاديات الدول المتقدمة أو النامية منها كالجزائر.

– برامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقت في العديد من الدول النامية أفرزت نتائج سلبية.

– الاقتصاد غير الرسمي هو جزء من الاقتصاد الوطني للدولة ولكنه غير مسجل في الحسابات الوطنية.

1– ماهية الاقتصاد غير الرسمي:–

هناك تعريفات عدة للاقتصاد غير الرسمي والذي أشارت إليه بعض الأدبيات بتسميات عديدة منها (وحسب ما أشارت إليه الدراسات التي أجراها المكتب الدولي للعمل ونظام المحاسبة لسنة 1993)، حيث ورد مصطلح الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد التحتي (Under ground Economy) والاقتصاد الأسود (Black Economy) والاقتصاد غير الرسمي (Informal Economy)، واقتصاد الظل (Shadow Economy) والاقتصاد غير المرئي (Knob served Economy) عموما ينظر إلى الاقتصاد غير الرسمي بأنه تلك الأنشطة غير المدرجة بالحسابات القومية فهي أنشطة بعيدة عن القنوات الاقتصادية المعلنة وبعيدة أيضا عن الرقابة والإدارة الاقتصادية للدول، وهي أما أن تكون أنشطة مشروعة أو أنشطة غير مشروعة. [1]

كذلك عرف اقتصاد الظل على انه أنشطة مشروعة وغير مشروعة تصل قيمتها سنويا إلى الملايين التي تظل خارج السجلات بعيدا عن مجال الضرائب والإحصائيين الحكومية.

[1] - **Schneider. (1986)** « Estimating the Danish Shadow Economy using the currency Demand Approach: An Attempt ». Scand.J.of Economics, vol.88.pp.643-68.

وهناك من يتناوله على أساس أنه يضم العديد من النسخ , حيث يشكل الاقتصاد غير المشروع النسخة السوداء الأكثر قوة ونفوذاً فيه وهي تتمثل بسيادة نوع من الاقتصاد المافياوي مع ممارسة كل إشكال العنف وكل إشكال التهريب من مخدرات وأسلحة وأشياء مسروقة ودعارة... الخ وذلك إلى جانب نسخ أخرى وردية تخص الاقتصاد غير التجاري والاقتصاد التضامني، أي ما يتعلق بالتزوير والقرصنة والتهريب والفواتير المزورة .. الخ.

ونظراً لتنوع مجالات عمله يطلق أسماء متعددة حسب مجال العمل الذي يمارسه، فإذا كان متعاملا بسلعة محرمة الاستخدام والتعامل (أسلحة، مخدرات، سرقة الآثار، المتاجرة بالبشر....)

فإننا ندعوه (الاقتصاد الأسود أو اقتصاد الجريمة)Black Economy. أما إذا كان التعامل به ممنوعا واستخدام السلعة مسموحا مثل (السوق السوداء لبعض السلع–إنتاج بعض السلع بمعامل غير مرخصة–دكاكين وورش غير مسجلة– دروس خصوصية–أعمال الأجرة–عقود من الباطن غير موثقة...الخ) فإننا ندعو (الاقتصاد غير الرسمي)Informal Economy.

وليكن الشكل البياني التالي أكثر توضيحا:

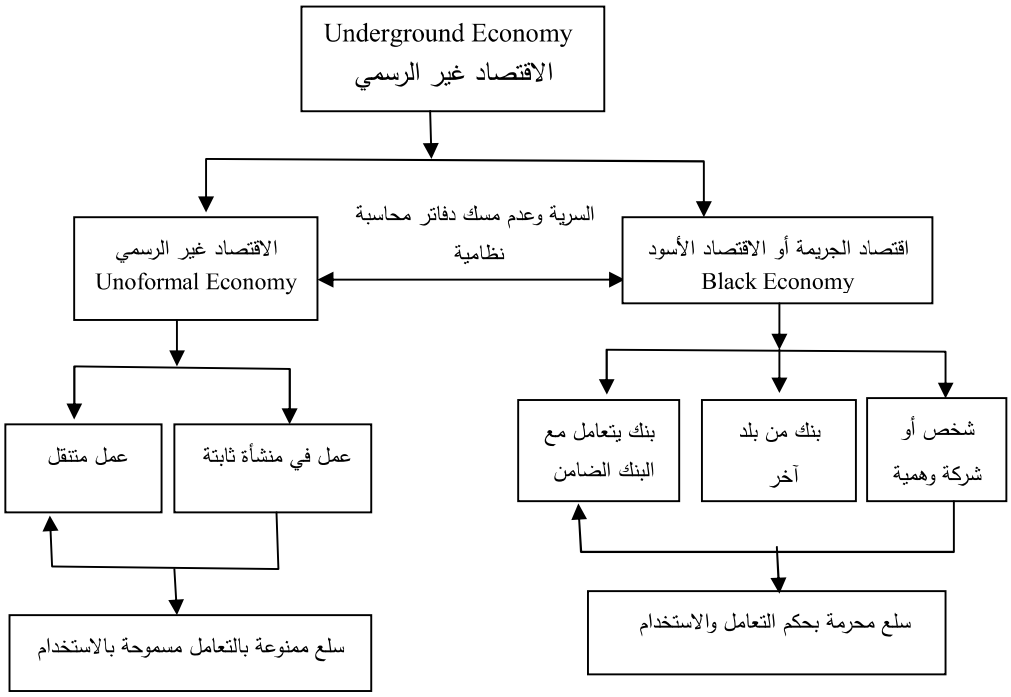

الشكل البياني من إعداد الباحث: د.بودلال علي (2007).

1.1 أنشطة الاقتصاد غير الرسمي: [1]

تمثل الأنشطة المشروعة أنشطة قانونية لكنها غير مسجلة رسمياً والإرباح المتولدة عنها لا تدخل في ناتج الاقتصاد الوطني ومن ذلك :

المشروعات الحرفية الغير المرخصة، الباعة المتجولون، الخدمة المنزلية، مزاولة الدروس الخصوصية.

أما الأنشطة غير الرسمية، فتتمثل في الأنشطة غير القانونية وغير المسجلة رسميا في الحسابات الوطنية أي هي أنشطة محظورة منها:

[1]- **د.هاشم م (2010)**:الاقتصاد غير الرسمي في بلدان الجوار العراقي: نشرة متابعات اقليمية مجلة مركز الدراسات الاقليمية –جامعة الموصل جمهورية العراق، العدد(20) .

تجارة المخدرات والعملة والتزوير والفساد، إنتاج المخدرات– تقطير الكحول، الأموال المحتكرة، توزيع الحشيش والسجائر المهربة، دخل المراهنات والمقامرات والدعارة، السرقة بكل أنواعها، تأسيساً على ما تقدم فأن الأنشطة غير المشروعة هي تلك الأنشطة التي تكون مصادر الأموال لها هي أموال قذرة أموال غير مشروعة المصدر ويحرمها القانون.

وبهذا يمكن تعريف الأموال القذرة بأنها: الأموال التي تنشأ من مباشرة أنشطة غير مشروعة يحرمها القانون، والأنشطة التي تمثل مصادر الأموال القذرة تشمل تجارة المخدرات والسلاح والرشوة والدعارة واستغلال الوظائف العامة للحصول على ثروات أو منافع خاصة والعمولات والاتجار في السوق السوداء فيما هي ممنوعة وسرقة أموال الدولة والتهرب الضريبي وتهريب السلع والنقود وتجارة الأغذية الفاسدة وسرقة الاختراعات والآثار والمضاربات في الأراضي والعقارات وفي البورصات وتزييف العملة وتزوير الصكوك الصرفية، والاتجار بالرقيق الأبيض.

2 – <u>أسباب ظهور وتنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي</u>: [1]

1.2– الضرائب: وتعد الضرائب مسؤولة عن حدوث الاقتصاد غير الرسمي إذ تشير الدراسات إلى أن تأثير النظام الضريبي على اقتصاد الظل، ففي النمسا كان لعبء الضرائب المباشرة (بما فيها مدفوع الضمان الاجتماعي) أقوى الأثر في نمو اقتصاد الظل، بمعنى أن آثار ارتفاع معدلات الضريبة، تنعكس في صورة توفير دوافع للاتجاه نحو المخاطرة، والتحول نحو الاقتصاد غير الرسمية ومن ثم ازدهاره على المدى الطويل. وتجدر الإشارة إلى أنه مع زيادة أسعار الضرائب تزداد حوافز التهريب منها.

---

[1]– **د.بودلال علي (2007):** تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر"مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.

2.2_ البيروقراطية والفساد الإداري:

أن ازدياد التعقيدات الإدارية المتعمدة أو غير المتعمدة يؤدي ذلك إلى لجوء جهود المتعاملين إلى الأبواب الخلفية. أو مايسمى بالسوق السوداء، فالحكومة تضع التعقيدات الإدارية مثلاً في سبيل الحصول على الترخيصات أو التصريحات التي تؤدي إلى ظهور طائفة من المستفيدين يقومون في إنهاء هذه الإجراءات في مقابل الحصول على عمولات أو رشاوي.

3.2- القوانين المانعة :

قيام الدولة بوضع قوانين تمنع أو تحظر بعض الأنشطة، فيقوم الأفراد والمؤسسات بتلك الأنشطة بالالتفاف حول تلك القوانين والتحايل عليها.

4.2- انخفاض مستوى الدخل:

أن تدني مستويات الدخل في دولة ما وارتفاع نسبة البطالة والفقر فيها، يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة وإذا استمرت مستويات الدخل في الانخفاض سيؤدي ذلك إلى ظهور الجريمة الكاملة وبالتالي إلى زيادة في حجم الاقتصاد غير الرسمي.

5.2- تواضع وعدم كفاءة المؤسسات الحكومية :

يميل حجم الاقتصاد غير الرسمي إلى الصفر في البلدان التي تتسم المؤسسات الحكومية فيها بالقوة والكفاءة، فيما تجد أنشطة الخفاء أرضا خصبة في أي اقتصاد مثقل باللوائح تتسم فيه الحكومات بعدم الكفاءة والتعويل على السلطة التقديرية في تطبيق القانون.

3- <u>آثار الاقتصاد غير الرسمي</u>:

أ) <u>الآثار الايجابية</u>:

1.الأثر على التشغيل : حيث يساعد على حل أزمة البطالة ويزيد في معدلات التشغيل ويقلص من حدة الفقر، ذلك بسبب أن الاقتصاد غير الرسمي لا يحتاج إلى موافقات رسمية والى مستوى علمي معين والى أعمال معينة.

2. **الأثر على ميزان المدفوعات:** يساعد على تخفيض الواردات من الخارج ومن ثم المساعدة في خفض العجز في ميزان المدفوعات للدول.

3. **الأثر على الإنتاج والعرض السلعي:** حيث يساعد على تخفيض الأعباء الاجتماعية للعديد من طبقات الشعب التي تطبق مبدأ الاكتفاء الذاتي فحتماً أن الإنتاج سوف يزيد مما يؤدي إلى زيادة العرض السلعي.

ب) الآثار السلبية :

1_ <u>الآثار الاقتصادية وتتمثل في</u> :

– تمتع أصحاب الدخول غير الرسمية، بالمرافق والخدمات العامة ولا يسددون الضرائب المستحقة عليهم.

– تتمثل خطورة الاقتصاد غير الرسمي، في أنه في حالة توظيف الأموال غير المشروعة في مجالات الاستثمارات المتعددة، وأن كان يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، إلا أن الدافع لتوظيف أو استثمار هذه الأموال غير اقتصادي بقدر ما هو متعلق بإخفاء حقيقة مصدرها الاحتماء من المطاردة القانونية.

– يؤدي إلى عدم صحة البيانات والمعلومات التي على أساسها تعد الإحصاءات الوطنية وبذلك تكون المؤشرات المستخلصة غير مناسبة لوضع السياسة الاقتصادية.

– ندرة البضائع في الاقتصاد الرسمي نتيجة الرقابة على الأسعار أو التوزيع بانتظام قد تزيد كثيراً أسعارها في اقتصاد السوق السوداء.

- اختلاف معدل النمو الاقتصادي، حيث أنه عندما يوجد الاقتصاد غير الرسمي، فأن معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد سوف تختلف عن معدل النمو المسجل، ومن يظهر تشوه المؤشرات الاقتصادية في صورة تقديرات أقل من الواقع، أو تقديرات مغالى فيها عن معدل النمو الاقتصادي الرسمي.

4- حجم الاقتصاد غير الرسمي في مختلف بلدان العالم:

يرجع المحللون الاقتصاديون أسباب انتشار الاقتصاد غير الرسمي في مختلف دول العالم خاصة الدول النامية إلى الأزمات الاقتصادية التي مرت بها، بالإضافة إلى برامج إعادة التصحيح الهيكلي التي فرضت عليها من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

1.4:- مناهج تقدير الاقتصاد غير الرسمي[1]:

من الصعوبة التوصل إلى تقدير دقيق لحجم هذا الاقتصاد لأنه أصلا اقتصاد غير الرسمي إلا إن ذلك لا يمنع من محاولة التوصل إلى تقديرٍ ما لحجم الاقتصاد غير الرسمي. توجد **مجموعتان من الأساليب لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي** أحداهما الأساليب المباشرة التي تقوم على أساس تقدير الأنشطة التي تتم في اقتصاد الظل وتجمع هذه الأنشطة للحصول على تقدير لهذه المعاملات (المسح بالعينة وتدقيق الحسابات الضريبية). والأخرى هي الأساليب غير المباشرة وتقوم على محاولة اكتشاف الآثار التي تترتب على وجود هذا الاقتصاد وهي تتضمن ما يلي:

1- طريقة الإحصائيات السكانية وقوة العمل: من خلال استخدام باحثين متخصصين بحساب الإنتاجية فيتم حساب الفارق بين (قوة العمل، وعدد العاملين)، وبالتالي يتم حساب الإنتاج الإجمالي الفعلي عن طريق عدد العمال

[1] - **Tanzi, v. (1982a)** « Underground Economy and Tax Evasion in the United States : Estimâtes and Implications ». In Tanzi (1982).

× إنتاجية العامل الواحد ويكون الإنتاج في اقتصاد الظل أي غير الرسمي يعال (الفارق بين قوة العمل وعدد العاملين) × إنتاجية العامل.

إن هذه الطريقة تحتاج إلى معرفة دقيقة بتقدير إنتاجية العمل في كل قطاع، لكنها تعطي صورة تقريبية عن حجم هذا القطاع، ومن أهم الدول التي تستخدم هذه الطريقة إيطاليا وبعض دول الاتخاذ الأوروبي.

2-اعتماد الدراسات القطاعية وأسئلة الاستقصاء: من خلال توزيع استثمارات تتضمن مجموعة أسئلة وتتناول البائعين والشارين وبعد إملائها يتم المقارنة بين أجوبة كل منها كأن نركز على جانب الإنفاق مثلا لفئة معينة من الناس ونقارنها مع مصادر الدخل الرسمية وهكذا مع الفئات الأخرى، الفارق بين المداخيل الرسمية والإنفاق الفعلية يعبر عن حجم الاقتصاد غير الرسمي.

إن هذه الطريقة تحتاج إلى جهد كبير وتخصص علمي دقيق في صياغة الأسئلة والاستنتاجات وتطبق هذه الطريقة في الدول الاسكندينافية وخاصة (السويد-الترويج).

3-طريقة الناتج الإجمالي: وتطبق هذه الطريقة في مصلحة الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية باعتماد مبدأ الانتقال من الجزئي إلى الكلي، من خلال اعتماد عدد من الأسر بشكل عشوائي، ودراسة أوجه الإنفاق ومصادر الدخل مع التركيز على أوجه الإنفاق الترفي مثل (القصور-التحف-السيارات...الخ).

وتؤخذ مجموعة من الأسر الأخرى في مستويات اجتماعية مختلفة وبنفس الطريقة بحسب دخلها ومصروفها وبعدها تحسب على مستوى الاقتصاد الكلي، ونقارن بين الدخل الإجمالي الرسمي مع الدخل المحسوب فالفارق بينهما هو (الاقتصاد غير الرسمي)، وهي شبيهة إلى حد ما بطريقة أسئلة الاستقصاء.

4-طريقة تعمد على مؤشرات جزئية: مثل معرفة الاستهلاك الحقيقي من الكهرباء، أو الماء، واعتماد مؤشر التشغيل النظامي، فمثلا إذا كان حجم

الكهرباء اللازم للإنتاج دخل قدره 20 مليار دينار في الجزائر يحتاج إلى 20 مليون كيلوفولت، فإذا كان الاستخدام من الكهرباء هو30 مليون كيلوفولت. فعندها نستطيع أن نقدر حجم الاقتصاد غير الرسمي بعد استبعاد الهدر من الكهرباء (وهذه يمكن حصرها)، ونصل عندها إلى حساب قيمة هذا الاقتصاد.

5-المعامـــلات:-

استخدام البيانات الخاصة بالحجم الكلي للمعاملات النقدية في الاقتصاد من اجل حساب إجمالي الناتج المحلي الاسمي والكلي أي الرسمي الخفي ثم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بطرح إجمالي الناتج المحلي الرسمي من إجمالي الناتج المحلي الاسمي الكلي.

6-الطلب على النقود:-

تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من واقع الطلب على السيولة على افتراض إن المعاملات غير الرسمية تتم نقداً وان الزيادة في الاقتصاد غير الرسمي سوف تزيد من الطلب على السيولة.

يمثل الجدول التالي:- نسبة الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام **لمختلف بلدان العالم خلال سنة 2003:**

الجدول (1): نسبة الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام لمختلف بلدان العالم خلال سنة 2003.

المنطقة	البلد	حصة الاقتصاد غير الرسمي من PIB%
جنوب شرق آسيا	اندونيسيا	78
آسيا الجنوبية	فليبين	72
	تايلندا	50
	بنغلادش	17
	الهند	91
إفريقيا الشمالية	الجزائر	42
إفريقيا الجنوبية	المغرب	45
	تونس	50
		55
		93

	مصر	74
	بنين	72
	تشاد	72
	غانا	51
	كينيا	
	إفريقيا الجنوبية	
أمريكا اللاتينية	أرجنتين	49.3
	برازيل	47.1
	الشيلي	38
	كولومبيا	55.6
	المكسيك	39.2
	البيرو	59.1

Source : Ilo, Global employment Trends, Geneva, 2003.

يتضح لنا من خلال الجدول أن أكبر نسبة الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام تظهر بشكل واضح بجنوب شرق آسيا، في البلدان التالية: اندونيسيا (78%)، الفلبين (72%). كما تظهر أيضا بنسبة كبيرة في بلدان آسيا الجنوبية على رأسها الهند (91%).

أما في إفريقيا الشمالية فإن هذه النسبة تظهر في كل من: تونس (50%)، ومصر (55%). بينما في إفريقيا الجنوبية فنجدها في كل من: بنين (93%)، تشاد (74%).

وفي بلدان أمريكا اللاتينية فإن النسبة الكبيرة للاقتصاد غير الرسمي تظهر في كل من: البيرو (59.1%)، كولومبيا (55.6%).

إن **الجدول رقم (2)** يمثل نسبة الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام (PNB) (%) في كل منطقة من العالم حسب تقديرات سنة 2006.

الجدول (02): نسبة الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام (PNB) (%) سنة 2006.

المنطقة	الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام (%)
آسيا الشرقية	24,3
أوروبا الشرقية ووسط آسيا	37,7
أمريكا اللاتينية	41,5
أفريقيا الشمالية	27,5
دول منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية	17,4
إفريقيا الجنوبية	42,3
آسيا الجنوبية	35,7

Source: world Bank, 2006.

يظهر جليا من هذا الجدول أن نسبة الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام تتوزع كمايلي: أفريقيا الجنوبية (42,3%)، ثم تليها منطقة أمريكا اللاتينية (41,5%) في حين أن آسيا الجنوبية تقدر نسبة الاقتصاد غير الرسمي فيها بحوالي (35,7%).

إن انتشار الاقتصاد غير الرسمي في مختلف بلدان العالم وتفاقم حدته جعلت من هذه البلدان تبحث عن مختلف الأساليب القادرة على التعامل معه بغية إدماجه في الاقتصاد الرسمي.

ومن بين أهم البلدان التي اعتبرت سياساتها ناجحة اتجاه الاقتصاد غير الرسمي، وحظيت بتشجيع من قبل المنظمات العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي نذكر: السنغال، تونس والمكسيك

5- نظرة عامة حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر[1]:

تعد الجزائر من بين أهم البلدان التي تعاني من تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وذلك راجع إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتي

[1] **-Prenaut A 2002** *: « l'informelle aujourd'hui en Algérie, Forme de transition ou mode d'intégration spécifique à la hiérarchie imposée par la mondialisation ? »* Cahiers du GREMANO 17 PEDET-CNRS Université Paris 12

تزامنت مع كل فترة تاريخية مر بها، ولعل أهم مرحلة ميزت هذا الأخير هي فترة ما بعد منتصف الثمانينيات التي شهدت فيها الجزائر أزمة اقتصادية حادة انجر عنها بروز عدة سلبيات كان لها تأثير كبير على مردودية الاقتصاد الوطني، مما دفع بالجزائر للتوجه إلى إصلاحات حملت في طيتها تغيير النظام الاشتراكي المتبع وتبني نظام اقتصاد السوق.

ويمكن ذكر أهم الأسباب التي ساعدت على تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: **(لجنة علاقات العمل، 2004: 71)**.

- 1- أزمة انهيار أسعار البترول وتأثيراتها على انخفاض معدلات الاستثمار، وما نتج عنها من ارتفاع في معدلات البطالة.
- 2- أزمة المديونية الكبيرة التي حتمت على الجزائر الخضوع لشروط صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون مرورا بالإصلاح الهيكلي الذي كان له تأثيرا سلبيا خاصة على الناحية الاجتماعية: (انتشار الفقر والبطالة).
- 3-عدم مرونة الجهاز المصرفي الجزائري مما يعرقل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يؤدي إلى البحث عن طرق وفرص بديلة في القطاع غير الرسمي .
- 4-النمو الديمغرافي المتزايد.
- 5-انتشار الرشوة والفساد خاصة في الإدارات العامة.
- 6-البيروقراطية والقيود الحكومية المانعة.

1- <u>القطاعات غير الرسمية الأكثر انتشارا في الجزائر</u>:

أ- قطاع البناء والأشغال العمومية: (Abrika, B, 2001 : 4)

يعتبر من بين أهم القطاعات المغذية للاقتصاد غير الرسمي، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي أسفر عنها غلق العديد من المؤسسات العمومية، وبالتالي خلق الجو المناسب لنشوء مؤسسات مصغرة غير رسمية.

ب- قطاع التجارة:

وأهم أسباب انتشار التجارة غير الرسمية هي:

- ارتفاع معدل البطالة عند الشباب خاصة الذين يطلبون العمل لأول مرة.
- تحرر التجارة الخارجية أدت إلى فتح الأسواق على السلع والخدمات الأجنبية مما ساعد على تنامي ظاهرة تقليد العلامات التجارية وانتشار السلع المغشوشة في الأسواق الجزائرية كما يوضحه الشكل رقم (2).
- غياب الشفافية في ممارسة الأنشطة التجارية وغياب استعمال الشيكات في العمليات التجارية.

كما توجد أيضا قطاعات أخرى تنشط في القطاع غير الرسمي كقطاع المنتجات الغذائية، قطاع النسيج، وصناعة الأثاث... الخ[1]

1.5-حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر:

إن مختلف الأزمات التي مرت بها الجزائر كانت ذات أثر سلبي سواء على الناحية الاقتصادية أو على الناحية الاجتماعية مما ساعد على تنامي القطاع غير الرسمي الذي جاء يلبي احتياجات الأفراد كتوفير مناصب للعمل، تلبية الحاجات الأساسية، ... الخ، مثلما يوضحه الجدول رقم (3).

حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام (الفترة: 1988-2006):

السنوات	نسبة الاقتصاد غير الرسمي من PNB (%)
1988	19.5
1990	25.4
1998	32.95
2000	34.1
2003	42
2006	34.2

Source: Adair, P: l'économie informelle au Maghreb, 2002.
Own calculations based on world Bank data, Washington D.C, 2002, world Bank, 2006.

[1]- **د.بودلال علي (2007):**تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر"مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.جامعة تلمسان.

وبالرغم من المجهودات التي تقوم بها الجزائر في القطاع غير الرسمي لمحاولة إدماجه في الاقتصاد الوطني كمنح المساعدات للمؤسسات الصغيرة، دعم المشاريع المتعلقة بالنشاطات التقليدية، اتخاذ تدابير صارمة لمكافحة الغش الضريبي، إلا أن حجمه يبقى معتبرا.

2.5-مساهمة القطاع غير الرسمي في التشغيل بالجزائر:[1]

تشير البيانات أن القطاع غير الرسمي في الجزائر يستوعب عددا كبيرا من القوى العاملة للظروف والأسباب التي سبقت الإشارة إليها. وذلك ماتأكده **دراسة لـ«منتدى رؤساء المؤسسات الجزائرية»**، أن عوائد القطاع غير الرسمي في الجزائر تقدر بـ8.5 مليار دولار، وتشكل 17 %من عوائد الأسر الجزائرية المنتجة، وما يعادل 13 %من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، **وكشفت دراسة أجريت في الثلث الثالث من سنة 2007**، أن عدد العاملين في القطاع غير الرسمي في الجزائر بلغ 3 ملايين شخص من إجمالي 8.25 مليون شخص، بنسبة 35 %من القوة العاملة في الجزائر.

وكشفت الدراسة التي حصلت «الرؤية الاقتصادية الجزائرية » على نسخة كاملة منها، أن تراجع إجراءات حماية السوق الجزائرية، سمح بنمو واردات السلع في الفترة بين 2001 و2008، مستفيدة من تراجع الرسوم الجمركية من 16.04 %إلى 8.8 %خلال الفترة نفسها، التي عرفت أيضاً القيمة الإدارية والحقوق الإضافية المؤقتة منذ 2001. مضيفة أن التوجهات الحالية لانفتاح الاقتصاد الجزائري سلبية جداً، بناءً على تحليل حزمة من العناصر الرئيسة تضم التبادلات السلعية، وتبادل الخدمات مع بقية العالم، إلى جانب ضعف نتائج برامج إعادة تأهيل المؤسسات.

وتسبب ارتفاع إجمالي الواردات بين 2000 و2008، في انحصار حصة

[1] - 2008الجزائر العاصمة. دراسة لـ«منتدى رؤساء المؤسسات»

الشركات المحلية في السوق، وسجل القطاع الصناعي المحلي أكبر انحسار، مسجلاً نسبة نمو سلبية قدرت بـ2.2 %، نتيجة المنافسة غير القانونية، وعدم تنافسية القطاع الصناعي، وهو ما فتح الباب للقطاع غير الرسمي ليغطي الطلب المتنامي على المنتجات الصناعية التي تراجعت أسعارها في السوق غير الرسمية، مستفيدة من رداءة نوعيتها وإلغاء الرسوم الجمركية، وهي الممارسات التي امتدت خلال السنوات الماضية لتشمل القطاع التجاري، الموسوم بمظاهر غياب «الفوترة»، **وبالتالي تبخر ضريبة القيمة المضافة**، والضمان وخدمة ما بعد البيع .

كشفت الدراسة أيضا: أن نمو واردات الجزائر من مختلف الخدمات فاق نسبة نمو واردات السلع، وأكدت الدراسة أن واردات الخدمات غير «المفوترة» بلغت قيمتها الإجمالية 20 %من إجمالي واردات السلع والخدمات، مسجلة نمواً سنوياً لا يقل عن 11 %بين سنوات 2000 و2007. وإذا أخدنا بالاعتبار تأثير السعر فإن نسبة النمو السنوية تقدر بـ19 %، وهي نسبة أعلى بكثير من نسبة نمو القيمة المضافة لجميع قطاعات النشاطات، ومنها البناء والأشغال العمومية التي لم تتجاوز 6 %خلال الفترة المذكورة التي سجلت عجزاً صافياً في مجال تصدير الخدمات، وهو العجز المتزايد منذ منتصف عقد التسعينات.

ويعود العجز نفسه في الجزء الأكبر منه إلى الانفتاح غير المراقب لاستيراد السلع والخدمات لصالح القطاع الخاص المحلي والأجنبي، الذي يستفيد آلياً من المعاملة نفسها الممنوحة للمتعاملين الجزائريين بمجرد دخول السلعة إلى السوق الجزائرية، وهذا في سياق التنازلات التي قبلتها الجزائر تحضيراً لدخولها إلى المنظمة العالمية للتجارة، رغم عدم تمتعها بالمزايا نفسها في تعاملاتها مع الاتحاد الأوروبي بعد توقيع اتفاق الشراكة.

وأكدت الدراسة، وجود انحرافات كبيرة بسبب الانفتاح الفوضوي، وعدم وجود آليات الرقابة الكافية لمتابعة ودراسة الانعكاسات الحقيقية لخروج الدولة من بعض القطاعات الحساسة، خصوصاً الصحة والتكوين والاستشارة، ولاحظت الدراسة توفر المناخ المساعد لتكوين شبكات «مافياوية» حقيقية، وبروز ممارسات غير أخلاقية مثل التلاعب بالفواتير من طرف الشركات في دول المنشأ والتهرب والغش الضريبي والجبائي.

بلغ عدد العمال غير المصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي في الجزائر 35 %، يشتغلون في القطاع غير الزراعي، فضلاً عن 15 %من عمال القطاع الرسمي، وهي نسبة مرتفعة جداً حتى بالنسبة إلى القطاعات الرسمية. وتبين الدراسة أن 34 %من عمال القطاع غير الرسمي يشتغلون في مجال البناء، و20 %في مختلف النشاطات المرتبطة بقطاع التجارة، و6 %في قطاع النقل، مقابل 17 %بالنسبة إلى المهن المرتبطة بقطاعات النسيج والميكانيك والحلاقة والسياحة والخبازين والجزارين.

وتعدت الانعكاسات السلبية لاتساع القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري، الجوانب المادية، إلى مظاهر نفسية خطيرة جداً، حيث أصبح المجتمع الجزائري بمختلف مكوناته ينظر إلى السوق غير الرسمية على أنها شيء طبيعي.

وكشفت الدراسة أن العمل في السوق غير الرسمية لم يعد مقتصراً على المهن الثانوية البسيطة، بل امتد إلى التخصصات التي تتطلب تكويناً عالياً، ويشتغل 18 %من أطباء الأسنان في السوق غير الرسمية، و16 %من المهندسين المعماريين، و15 %من المهندسين في الإعلام الآلي، و14 %من المحامين، و9 %من الخبراء المحاسبين، و5 %من الأساتذة، و4 %من المختصين في الصحة.

وتؤكد الأرقام نفسها أن عدداً كبيراً من عمال القطاع غير الرسمي والعمال المؤقتين، 49 %منهم غير مصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي، أي أنهم مجرد عمال فقراء؛ بسبب هشاشة الوظائف التي يشغلونها، وعدم ديمومتها وتواضع عائدها المادي الذي لا يتعدى في أحسن الحالات 150 دولاراً شهريا. لقد شكل القطاع غير الرسمي في الجزائر نسبة 27% من مجموع العمالة في سنة 2007، مرتفعا من 20% في سنة 2000 وبمان جميع عمليات التشغيل الحكومي توصف بأنها رسمية، فان هذا المؤشر يميل إلى التقليل من شان المساهمة الحقيقية للقطاع غير الرسمي في استحداث فرص العمل. إن حصة التشغيل غير الرسمي بلغت 42.6% في سنة2007، مرتفعة من 34.9% إذا أخذنا في الاعتبار فقط عمليات التشغيل في القطاع الخاص في المناطق الحضرية. وفقا لذلك فان مساهمة القطاع غير الرسمي في استحداث فرص العمل على مدى الفترة من 2000الى 2007.تصل إلى 150ألف منصب جديد كل سنة أي مايعادل 45%من فرص العمل المستحدثة خلال تلك الفترة وتظهر الإحصاءات الرسمية إن انخفاض في معدل البطالة صار حنبا إلى جنب مع تنامي القطاع غير الرسمي، وفيما انخفض معدل البطالة من 30%الى10% تقريبا على مدى العقد الماضي، ازدهر القطاع غير الرسمي، وارتفعت مساهمته في جميع المناصب التي وفرها الاقتصاد من 20%في عام 2000الى أكثر من 27% في عام 2007. وهذا مايوضحه الجدول الموالي رقم(1) :

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حصة القطاع غير الرسمي من مجموع العمالة "%	20.2	21.2	21.1	21.1	25.7	26.8	27.6	27.0
حصة القطاع غير الرسمي في عمالة القطاع الخاص في المناطق الحضرية %	34.9	36.7	36.6	36.4	42.1	34.0	73.8	42.6
معدل البطالة%	29.7	27.3	25	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8

المصدر :**الحسن عاشي، مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق :تحديات البطالة في العالم العربي، أوراق كارينغي، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، العدد23 يونيو2010 ص 11.**

وتجـــدر الملاحظـــة هنـــا إلـــى اســـتخدام معيـــار عـــدد العـــاملين مـــن شـــخص واحـــد إلـــى أربعـــة أشـــخاص فـــي مؤسســـات القطـــاع غيـــر الرســـمي، وهـــي الآليـــة المتبعـــة فـــي اغلـــب مســـوحات القطـــاع المـــذكور في الجزائر وعدد من الدول العربية.

3.5-تطور التشغيل غير الرسمي في الجزائر:

بعـــد التعـــرض إلـــى المفـــاهيم الأساســـية بالقطـــاع غيـــر الرســـمي والتشـــغيل غيـــر الرســـمي وخصائصـــه بصـــفة خاصـــة، كـــان تركيزنـــا فـــي ذلـــك علـــى التشـــغيل غيـــر الرســـمي بالتحديـــد أيـــن كـــان الهـــدف مـــن ذلـــك محاولـــة إحصـــاء العمالـــة المصـــنفة فـــي خانـــة التشـــغيل غيـــر الرســـمي، التـــي فـــي حـــد ذاتهـــا مهمـــة صـــعبة بـــاعتراف مـــن الإحصـــائيين، ومـــن جهـــة أخـــرى نجـــد إن إحصـــاء عمالـــة التشـــغيل غيـــر الرســـمي تعطينـــا نظـــرة حـــول حجـــم العمالـــة المشـــتغلة دون أن تســـجل ضـــمن الإحصـــاء الرســـمي الخـــاص بهـــذه الأخيـــرة.ولـــذلك حاولنـــا مـــن خـــلال **الجـــدول التـــالي رقـــم(3)** أن نبـــين تطـــور نســـبة عمالة التشغيل غير الرسمي:

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة العمالة في القطاع غير الرسمي من نسبة إجمالي العمالة المشتغلة.	20,2%	21,2%	21,1%	21,1%	25,7%	26,8%	27,6%	27%

Source : Lachen achey, substituer des emplois précaires à un chômage élevé, les défis de l'emploi au maghreb, carnegie middle East center,N°11novembre2010p.10

تطور نسبة عمالة القطاع غير الرسمي بالنسبة لإجمالي العمالة المشتغلة

من خلال الجدول رقم(3) و الشكل البياني يتضح أن: مساهمة القطاع غير الرسمي في مجال التشغيل تأخذ منحنى تصاعدي، بحيث بلغت نسبة العمالة في هذا القطاع سنة 2007 27% بعدما كانت سنة 2000م 20%، وهذا ما يعكس حجم العمالة الذي يشغله القطاع غير الرسمي في الجزائر، وبالتالي إغفال مساهمة ودور هذا القطاع في استغلال نسبة معتبرة من العمالة، بحيث نجد أن القطاع غير الرسمي يخلق ما يقارب 150.000 منصب عمل سنويا خلال الفترة 2000–2007. الأمر الذي أصبح يشغل اهتمام الدولة في محاولة منها لاحتواء مثل هذه الظاهرة ويجنب تسرب اليد العاملة إلى هذا القطاع حتى تكون عملية إحصاء العمالة تعكس نتائج الواقع لسوق العمل الجزائري.

4.5–تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر :

بيد طبيعة الظاهرة وقصور البيانات المتاحة حالا دون تطبيق طريقة التفاوت بين الدخل والإنفاق الوطني، كما تعذر علينا أيضا إعمال أسلوب المعاملات.

ونظرا لتوافر البيانات عن كل من العملة المتداولة والودائع الجارية والودائع الآجلة فقد عملنا على تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بدلالة الدخل غير المعلن باستخدام.(modèle de vito.Tanzi).[1]

[1] - **Tanzi,v. (1982a)** « Underground Economy and Tax Evasion in the United States : Estimates and Implications ». In Tanzi (1982).

1.4.5 –نموذج (V.Tanzi1982) أسلوب التهرب و الغش الجبائيين.

تقدير الدخل غير المعلن باستخدام النموذج التانزي القياسي" **لمعادلة الطلب على العملة.**"

يهدف النموذج إلى تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة (1970–2010) وذلك بدلالة الدخل غير المعلن وكما سلف الذكر فإن الفكرة الأساسية لذلك المنهج **هي تحديد دالة الطلب على العملة** بوضع تقديرين لحيازة العملة:

الأول: حينما لا يكون المتغير الضريبي مساويا للصفر.

الثاني: حينما يكون المتغير الضريبي مساويا للصفر.

ويطلق على الفرق بين التقديرين: النقود غير المشروعة ومن هنا سيخرج مقدار:

الدخل غير الرسمي=النقود غير المشروعة x سرعة تداول الدخل النقدي .

2.4.5 –فرضيات النموذج:

1–أنشطة الاقتصاد غير الرسمي هي نتيجة مباشرة لارتفاع الضرائب.

2–تستخدم العملة أساسا لإتمام معاملات الاقتصاد غير الرسمي وتراكم الثروة.

3–تماثل سرعة تداول الدخل النقدي في كل من الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي.

3.4.5––متغيرات النموذج :

المتغير التابع: نسبة العملة إلى النقود بمعناها الواسع $\frac{a}{T_2}$

المتغيرات التفسيرية:

– متوسط الناتج الداخلي الخام. y_m

–نسبة الأجور إلى الناتج الداخلي الخام. $\frac{R}{y}$

–نسبة الضرائب إلى الناتج الداخلي الخام. $\frac{T_X}{y}$

معدل الفائدة . i

4.4.5--الشكل الرياضي للنموذج :

يستخدم نموذج الانحدار غير الخطي المتعدد لتقدير دالة الطلب على العملة، و تأخذ الدالة الصورة اللوغاريتمية التالية :

$$Log\frac{a}{T_2} = b_0 + b_1\ Log\ y_M + b_2\ Log\frac{R}{y} + b_3\ Log\frac{T_X}{y} + b_4\ Log + \alpha$$

حيث α : متغير عشوائي (ذو قيمة متوقعة = صفر وتباين ثابت).

b_0 : الثابت، b4, b3, b2, b1: معلمات المتغيرات التفسيرية للنموذج.

تحديد التوقعات القبلية للنموذج :

عن المتوقع أن تكون قيمة معلمتي المتغير بين y_x، i سالبة $0>b_1$ ، $0>b_4$

ومعلمتي المتغيرتين $\left(\frac{T_X}{y}\right)$ $\left(\frac{R}{y}\right)$ موجبة.$b_2 > 0$ ، $0.< b_3$

5.4.5-البيانات:

تم الحصول على البيانات من مصادر رسمية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، بنك الجزائر، بعض المواقع الإلكترونية...)

6.4.5-أسلوب التقدير المستخدم:

تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير معلمات دالة الطلب على العملة بواسطة نظام **(Logiciel Eviews 5.1)**.

تقدير النموذج: بتعويض الإحصاءات المتوفرة والمطلوبة للنموذج نتج ما يلي:

$$Log\frac{a}{T_2} = 2{,}568518 - 0{,}105670\,Log\,y_m + 1{,}067631\,Log\left(\frac{R}{y}\right) + 0{,}071288\,Log\left(\frac{T_X}{y}\right) + 0{,}256067\,Log\,i$$

7.4.5--اختبار النموذج:

-جاءت إشارات المعلمات المقدرة مطابقة للتوقعات القبلية.

-بلغ معامل التحديد $R^2 = 0,948$ (%94)

-يعني ارتفاع المقدرة التفسيرية للنموذج بنسبة 94بالمائة.[1]

باستخدام برنامج Logiciel EVIEWS 5.1 عبر الحاسوب الآلي.[2]

- تبين أن F* المحسوبة أكبر من F الجد ولية عند مستوى معنوية 5% بالنسبة لجميع المعلمات المقدرة، **وهذا ما يوحي بأن جميع المتغيرات التفسيرية تؤثر بصورة جوهرية على المتغير التابع** $\frac{a}{T_2}$

- اختبار Durbin – Waston = 1,741

- أكبر من الصفر، وهذا ما يدعم المقدرة التفسيرية لجميع المتغيرات التفسيرية للنموذج.

تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي خلال الفترة (1970-2010) بدلالة الدخل غير الرسمي بواسطة نظام(EVIEWS 5.1) و أسفرت النتائج عما يلي:

تطور حجم الدخل غير الرسمي خلال الفترة (1970 –2010)

السنوات	1970	1980	1985	1990	2000	2005	2010
حجم الاقتصاد غير الرسمي	6829,009	44604,417	62192,582	132802,176	507379,396	942858,983	1452225,576
نسبة الاقتصاد غير الرسمي إلى.P.IB	0,28	0,27	0,21	0,24	0,25	0,23	0,24

[1] - تم تقدير معلمات النموذج و إجراء الاحتياجات الإحصائية باستخدام برنامج النظام Logiciel Eviews 5,1

[2] - $Log\ \frac{a}{T_2}$: Source V. Tanzi **1983** : The underground economy in the united states : Annual Estimates 1930- 1980 IMF STAFF papers Vol 30 n° 2 juin P.P 229 – 301.

تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر من خلال الدخل
غير الرسمي خلال الفترة (1970 – 2010)

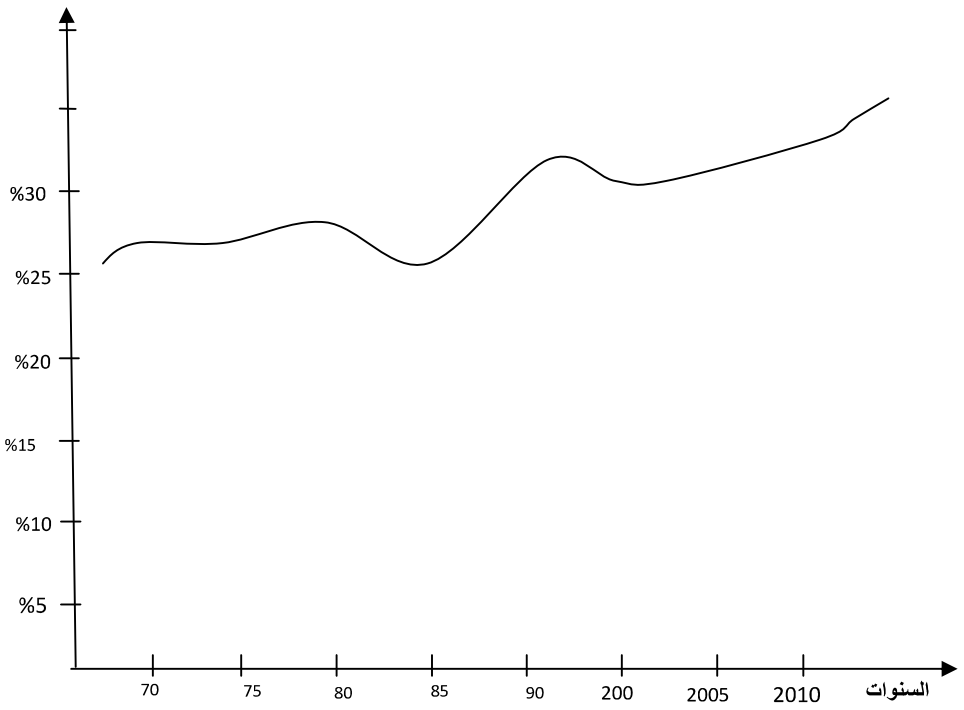

8.4.5-تحليل النتائج:

قد تحققنا من صحة فرضيات الدراسة إذ ثبت وجود الاقتصاد غير الرسمي بحجم لا بأس به في الجزائر حيث :

1- تراوح حجم الاقتصاد غير الرسمي خلال فترة الدراسة بين 55833.673 مليون دينار جزائري كحد أدنى و862185.652 مليون دينار جزائري كحد أقصى.

2- بلغ المتوسط السنوي لنسبة الدخل غير الرسمي إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة المدروسة(1970-2010) حوالي 24% إلى 25%.

3- تختلف أسباب نمو الاقتصاد غير الرسمي من سنة لأخرى ومن دولة لثانية إلا أنه يمكن بصفة عامة حصرها في النقاط الآتية بالنسبة **للاقتصاد الجزائري:**

- على المستوى الكلي للظاهرة :

انعكس وجود الاقتصاد غير الرسمي بالسلب على الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة في صورة فقدان في الحصيلة الممكنة للضرائب على الناتج الداخلي الخام حيث:

1-بلغ المتوسط السنوي لنسبة الفاقد الضريبي إلى الحصيلة الفعلية للضرائب على الدخل الإجمالي خلال فترة الدراسة حوالي (28%) وقد أسهم ذلك في:

2-تزايد العجز الكلي للميزانية من جهة وما يبرر انتشار الظاهرة وتعدد مختلف الأساليب للتهرب والغش الجبائيين من جهة أخرى.

3- التعديلات الضريبية التي تمت أثناء فترة الدراسة:

4-الضريبة على المداخيل يدفعها أساسا الأجراء في القطاع العام.

5-كثرة الإعفاءات من الإدارة الجبائية زادت من حجم الاقتصاد غير الرسمي.

6-توسع السوق السوداء والسوق الموازية للعملات الصعبة.

7-في الفترة الأخيرة من الدراسة عرف الاقتصاد الجزائري نوعا من الاستقرار ويعود ذلك إلى:-وضع تنظيم جديد للاقتصاد من نوع ليبرالي عن طريق وضع آليات تشريعية وتنظيمية جديدة تسمح بالانتقال من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق.

فمن هذه المعطيات: **يظهر وزن الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري اعتبارا لبعض المؤشرات الاقتصادية السلبية التي عرفها الاقتصاد :**

- نمو سلبي للناتج الداخلي الخام خلال فترة التسعينات بالقيمة الحقيقية مما أدى إلى انخفاض محسوس للدخل الفردي قدره (15,7%) .
- إجمالي رصيد الخزينة سلبي باستمرار باستثناء سنتي1990 – 1991 .

- ارتفاع كبير لمعدل التضخم ناتج عن تحرير الأسعار وتخفيض قيمة الدينار المعدل 23% سنويا بين سنوات 1987 – 1994).
- تزايد نسبة البطالة بسبب فقدان مناصب الشغل في القطاع الاقتصادي الرسمي.
- إعادة هيكلة المؤسسات وتباطؤ النشاط الاقتصادي.
- وضعية أمنية للبلاد جد معرقلة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

6-الإجراءات الوقائية للتخفيف من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

من اجل الحد أو التخفيف من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ينبغي إتباع الإجراءات الآتية:

- إصلاح النظام الضريبي ومسايرته للتطور العالمي.
- مراجعة أساس حساب الضريبي وتشديد العقوبات على التهرب الضريبي.
- الإصلاحات التي تؤدي إلى تحرير القوانين التنظيمية وزيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة.
- فتح وتوسيع سوق العمل الرسمية.

- الخاتمة:

استهدف البحث تقييم وتحليل ظاهرة القطاع غير الرسمي في الجزائر وأثرها على الاقتصاد الرسمي خلال **الفترة (1970-2010)**. إذ بدأنا بتحديد وتعريف الظاهرة وعناصرها وعلاقتها بالاقتصاد الرسمي والأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلى نشوء وتطور الاقتصاد غير الرسمي، كما تطرقنا لمختلف أساليب تقدير الاقتصاد غير الرسمي مركزين على المقاربات النقدية التي تعد أكثر استخداما كونها تعتمد على الدخل الذي مفاده النقود، وهي بمثابة حجر الزاوية في المعاملات الاقتصادية غير الرسمية.

كما عرضنا المكون المشروع وغير المشروع للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، بالإضافة الى بعض إحصاءات التشغيل غير الرسمية (العمالة غير الرسمية)، لننتهي بتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بدلالة الدخل غير الرسمي بانتهاج مقاربة نقدية مكنتنا من تحديد نسبة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر(العمل غير الرسمي)، وبينت النتائج المتحصل عليها بأن الظاهرة تتواجد بنسب متفاوتة، وهي في توسع وانتشار مستمر يعود أسبابه لعوامل عدة منها: نقص التشغيل في القطاع الرسمي، جمود النظام الضريبي وعجزه عن مواكبة التطورات العالمية الحديثة، والإعفاءات التي يتميز بها النظام الضريبي الجزائري، الغموض، البيروقراطية الإدارية، تساهل السلطات في تطبيق الأحكام القضائية والعقوبات، نقص التنسيق بين المصالح الإدارية المشتركة... الخ كلها هذه الأسباب نتجت عنها اختلالات بين العرض والطلب و ....والأسعار، معدلات التضخم... والبطالة غدت ودعمت في توطيد أركان الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

وإن معالجة أي ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية يجب أن يكون منطلق من أسباب ظهورها، ومنسجما مع مكوناتها وعوامل ارتباط عناصرها الداخلية، وهذه الظاهرة (الاقتصاد غير الرسمي) تشكل بحدود30 % من الاقتصاد الجزائري، ومعالجة (الاقتصاد الإجرامي) تتطلب الحزم والقوانين المانعة لذلك، لأنه يسبب هدرا كثيرا للاقتصاد الوطني ومشكلة تتجاوز حدود الجانب الاقتصاد إلى الجوانب الأخرى.لأن الجزائر تعتبر بلدا عابرا لبعض أوجه (الاقتصاد الإجرامي) مثل (المخدرات–الأقراص المهلوسة....الخ).

أما الاقتصاد غير الرسمي فإنه يتواجد جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي، ويكاد يكون مكملا ومنافسا له ولذلك يدعى في بعض الأحيان (الاقتصاد الموازي) وهو لا يسدد ما يترتب عليه من (ضرائب ورسوم) ويعتمد على (اللاعلنية في العمل).

-التوصيات: في ضوء النتائج المستخلصة من الدراسة التقييمية ومن تجارب البلدان السابقة الذكر، **يوصي الباحث بمايلي.**

1-التوجه نحو زيادة معدلات النمو، بحيث تساعد على توليد إمكانية توسيع القطاع الرسمي وبالتالي يحل تدريجيا محل القطاع غير الرسمي.

2-تسهيل الإجراءات الإدارية أمام انتقال هذا القطاع إلى الجانب الرسمي.

3-التوسع الأفقي والتكامل العمودي في القطاع الرسمي من أجل زيادة إمكانية استيعاب اليد العاملة القادمة إلى سوق العمل، وبالتالي زيادة الناتج الداخلي الإجمالي.

4-تحسين الرواتب والأجور في القطاع الرسمي، بما يضمن تحسين مستوى الدخل.

5-ضرورة وجود تسيير جيد للحاكمية، مما سيغلق المجال أمام انتشار الرشوة، الفساد والبيروقراطية ويسهل توفير الجو الملائم لدراسة المشاريع التي بإمكانها منح مناصب كثيرة للشغل.

-المراجع:

-1- باللغة العربية:

1-د.بودلال علي (2012):"مقاربة عملية للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر"مقال منشور في مجلة معالم وأفاق للتنمية الاقتصادية بجامعة محمد الخامس الرباط المغرب العدد12-13.

2-د.بودلال علي(2010):"محاولة للاقتصاد الخفي في الجزائر"مقال منشور في مجلة دفاتر (MECAS) مخبر تسيير راس المال والتنمية -جامعة تلمسان العدد10.

3-د.بودلال علي (2010):"تقييم دور القطاع غير المنظم في تعديل مشكلة البطالة في البلدان المغاربية -الجزائر نموذجا-مقال منشور في مجلة ديناميكية الإصلاح في دول اتحاد المغرب العربي.جامعة محمد الأول وجدة المغرب العدد02.-

4-د. عبدالفضيل محمد و دياب ج (1995):-"أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفي وحركة الأموال السوداء في الاقتصاد المصري "مجلة مصر المعاصرة العدد 400.

5- د.بودلال علي (2007):تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر"مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي" **أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**".جامعة تلمسان.

6-د. بودلال علي (2007): الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (واقع و آفاق).
منشورات مجلة دراسات اقتصادية كلية الاقتصاد جامعة الأغواط العدد ..07 .

7-د.علي بودلال (2008): مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر "الأسباب والحلول"منشورات مجلة علوم إنسانية (هولندا)العدد37.

8-د.علي بودلال (2008): الاقتصاد الخفي والنمو في البلدان النامية.دراسة حالة الجزائر.مقال منشور في مجلة الاقتصاد المعاصر، تصدر عن كلية الاقتصاد المركز الجامعي خميس مليانة العدد 05.

9-د.هاشم م (2010): الاقتصاد غير الرسمي في بلدان الجوار العراقي: نشرة متابعات اقليمية مجلة مركز الدراسات الاقليمية –جامعة الموصل جمهورية العراق، العدد(20).

10- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي (2004): دورة عادية سبتمبر 2004.

11-صندوق النقد الدولي (2002): " قضايا اقتصادية" الاختباء وراء الظلال ص.ص 201 –222.
منشورات صندوق النقد الدولي"قضايا اقتصادية،الاختباء وراء الضلال ونمو الاقتصاد الخفي".

12- الحسن عاشي(2010): مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق :تحديات البطالة في العالم العربي، أوراق كارينغي،مؤسسة كارينغي للسلام الدولي.العدد23يونيو **2010** .

13-دراسة« لمنتدى رؤساء المؤسسات الجزائرية» حول القطاع غير الرسمي في الجزائر **(2008)**.

2-باللغة الأجنبية:

1- Schneider. (1986) « Estimating the Danish Shadow Economy using the currency Demand Approach: An Attempt ». Scand.J.of Economics, vol.88.

-2Tanzi, V.(1982) (ed) « The Underground Economy in The United States and Abroad ».Lexington Books. **3- Tanzi,v. (1982a)** « Underground Economy and Tax Evasion in the United States : Estimates and Implications ». In Tanzi (1982).

4-Prenaut A (2002) *: « l'informelle aujourd'hui en Algérie, Forme de transition ou mode d'intégration spécifique à la hiérarchie imposée par la mondialisation ? »* Cahiers du GREMANO 17 PEDET-CNRS Université Paris 12

5-Lau chaud J-P (1997) *: « le secteur informel urbain et l'emploi en Mauritanie »,* analyse et politiques ; Document de travail N°13, centre d'économie du développement de l'université Montesquieu - Bordeaux IV

6−Henni A (1991) *: « Essai sur l'économie parallèle, cas de l'Algérie »,* ENAG/ EDITIONS Collection économie 1991

7−Henni Ahmed (1990)*: « qui a légalisé quel « trabendo » »* ; peuple méditerranées N°52-53 Juillet -Décembre

8-Fiege E (1989) : *« the underground economies tax evasion and information Distortion» ;* Cambridge University Press

9-CREAD(2001) *: « Actes de l'atelier technique sur l'information de l'économie algérienne »,* centre de recherche en économie appliquée pour le développement ; Alger

10-Lautier B(1994) " L'économie Informelle dans le Tiers Monde Edit la découverte.